مجازر الثامن ماي 1945م
ودورها في بلورة الوعي الثوري

د/كيدار عبد الوهاب، جامعة عمار ثليجي الاغواط

الملخص باللغة العربية: شهد العالم المعاصر ثورة تعتبر من أهم ثورات القرن العشرين ضحى فيها الجزائريون بالنفس والنفيس، وكان لها أثرها على الصعيدين الدولي والمحلي، لكن هذه الثورة لم تكن وليدة فترة قصيرة بل سبقتها العديد من الاحداث والمحطات التاريخية الهامة، بالإضافة إلى جهود العديد من أحزاب الحركة الوطنية، هذه الأخيرة التي تفطنت عقب الحرب العالمية الثانية أن حق تقرير المصير والحرية لا يكونان إلا بالعمل المسلح فقط، خاصة بعد أن نكثت فرنسا بعهودها عقب الحرب العالمية الثانية، وقابلت فرحة الجزائريين في الثامن ماي 1945 بمجزرة شنيعة راح ضحيتها الالاف من الشهداء والابرياء، والتي على أثرها كان الانتقال من العمل السياسي الى العمل المسلح عبر محطات وتحضيرات مهدت لاندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر، وفي هذا المقال سوف اتطرق لبعض الاحداث التي سبقت مجازر 08 ماي 1945، وما افرزته هذه الأخيرة من نتائج والتحضير للكفاح المسلح.

الكلمات المفتاحية: مجازر 08 ماي 1945، الحركة الوطنية، الثورة التحريرية، حزب الشعب، حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية، احباب البيان والحريات، المنظمة الخاصة. 01 نوفمبر 1954.

الملخص باللغة الإنجليزية:

The contemporary world witnessed a revolution that was one of the most important revolutions of the twentieth century, in which the Algerians sacrificed themselves and souls, and had an impact both internationally and locally. This revolution was not the result of a short period of time but was preceded by many important historical events and stations, in addition to the efforts of many parties of the national movement, The latter, after the Second World War, realized that the right to self-determination and freedom was not only armed, especially after France had broken its covenants after the Second World War and met the joy of the Algerians on May 8, 1945 with a heinous massacre that claimed the lives of thousands of martyrs and innocents. Which led to the transition from political work to armed action through the stations and preparations paved the way for the outbreak of the revolution of the light of November, and in this article will touch on some of the events that preceded the massacres of 08 May 1945, and the results produced by the latter and the preparation of the armed struggle

مقدمة.

مقدمة عرفت الحركة الوطنية عدة محطات تحضيرية هامة، قبل انطلاق الكفاح المسلح ما ساهم بشكل مباشر في تفجير ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م، وبالنظر إلى الفترة التي تبلور فيها الفكر الثوري، والتي ترجع إلى الأحداث التي عاشتها الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية (1939- 1945م)، فقد

برز نشاط الحركة الوطنية أكثر بنزول قوات الحلفاء على الساحل الجزائري في 1942م، حيث التقى القادة السياسيين للبحث عن حلول للأوضاع التي يعانيها الشعب الجزائري وللمطالبة بحق تقرير المصير، وعلى إثرها جاء "البيان الجزائري" تلخيصاً للأشواط التي قطعتها فرنسا في الجزائر من جهة، وما عاناه الشعب الجزائري من ويلات الفقر والاضطهاد والتعسف جراء السياسة الفرنسية وقوانينها من جهة أخرى، ولعل أهم حدث كان له الأثر البارز في بلورة الفكر الثوري مجازر 08 ماي 1945، حيث ابانت فرنسا عن نيتها في عدم التخلي عن الجزائر ونقض عهودها عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ومقابلة مطالب الجزائريين بالقتل والتنكيل في اكبر مجزرة حدثت في تاريخ الجزائر، عرفت من خلالها الأحزاب في تلك الفترة أنه لا جدوى من العمل السياسي ولابد من العمل المسلح، فما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

مقدمات ثورة ماي 1945م:

تماشياً مع ما دعا إليه الحلفاء على لسان الرئيس روزفلت والذي يتمثل في احترام حقوق كافة الشعوب الصغيرة والكبيرة، جاء أهم مطلب وهو إدانة الاستعمار وإلغائه وحق الشعوب في تقرير مصيرها وهو ما طالب به حزب الشعب في امتداده، كما طالبوا بالمشاركة في الانتخابات والحرية والمساواة بين سائر سكان الجزائر دون تمييز عرقي أو ديني، وفي الحقيقة كان هذا امتدادًا لمطالب فرحات عباس، دون أن نسيان المطالب الاصلاحية التي تعود في الحقيقة لجهود جمعية العلماء المسلمين المتمثلة في الاعتراف بالغة العربية واحترام الدين الاسلامي وأحقية التعليم[1].

وقد اعتبر البيان همزة وصل بين مختلف التيارات السياسية وتفاهم أملته الظروف المعاشة تتقدمه مصالح الجزائريين على حد السواء لأول مرة، غير ان ذلك لم يدم طويلاً فقد ظهر الاختلاف من جديد بعد رفض البيان من قبل الحلفاء؛ الذين اعتبروا القضية تخص شؤون فرنسا الداخلية وفي ذلك اعتراف بالجزائر فرنسية وتجاهل لما جاء في البيان الجزائري، وتفنيد لكل ما جاء في حلتها المزعومة من شعارات وكلام معسول، كما واجهت السلطة الفرنسية بالتناوب مطالب الجزائريين بالرفض وأكثر من ذلك حاولت تغييرها بما يتناسب ومكانتها على حد قول الوالي العام الفرنسي "بايورتون"، جاء على إثر ذلك ما يسمى بملحق البيان الجزائري الذي قوبل بالرفض هو الآخر من طرف الجنرال كاترو، ولأن فرحات عباس رفض تغيير ما جاء في ملحق البيان ولم يوافق على تحقيق طلب كاترو في تمكين بعض الجزائريين من المواطنة الفرنسية، فرضت عليه وعلى "عبد القادر السايح" الاقامة الجبرية[2].

حرّكت هذه الأحداث الوسط السياسي فنظّم حزب الشعب المنحل مظاهرات شعبية في بعض المدن مطالباً بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وقد اعتبرت الأحداث الأخيرة ريحاً من رياح التحرر التي ضربت البلاد وساهمت في شحذ النفوس وتعليق الآمال، غير أنه سرعان ما ظهر موقف سياسي جسّد التراجع عن المبادئ حيث أسفر اجتماع المندوبين الماليين يمثلهم "عبد النور طمزالي" مع الجنرال "كاترو" تأكيدهم على موافقتهم على الاصلاحات وفقاً لمثل فرنسا الديمقراطية وأعربوا عن وفاءهم لفرنسا،

وجاءت جملة من الإصلاحات تطبيقاً لخطاب الجنرال "شارل ديغول" فيما يسمى بمشروع قسنطينة في فيفري 1943م[3].

وقد اعتبرها كل من فرحات عباس وعبد القادر السايح امتداداً لمشروع بلوم فيوليت في 1936م، ونوها من جديد بحق الشعوب في تقرير مصيرها وضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر وأن تعامل فرنسا الشعب الجزائري معاملة شعب لشعب، كما رفضه البشير الإبراهيمي بدوره نيابة عن جمعية العلماء المسلمين واعتبره هو الآخر محاولة لإحياء مشروع فيوليت، وأكد قناعته بخصائص الشعب الجزائري الذي لا تربطه بفرنسا سوى مجموعة من المصالح، وأضاف أن أي إصلاحات يجب أن تمكن الشعب الجزائري المسلم من تولي تسيير مساجده وأوقافه ولغته، وأن الشعب يرفض بشدة استبدال هويته وشخصيته الإسلامية، في حين جاء على لسان "ميصالي الحاج" أن المشروع ما هو إلا حلة جديدة لمشروع فيوليت الذي حاربه حزب الشعب الجزائري بشدة سنة 1937م، وموقف الحزب لم يتغير بل الأوضاع، التي عبر عنها بالا طبيعية وأكّد على فشل سياسة الإدماج وضرورة أن تحل محلها سياسة تحررية كون الجزائري المسلم يطالب بالمواطنة الجزائرية لا غير، وطالب بممارسة الديمقراطية في جميع المجالس الجزائرية وتحويل المندوبيات المالية إلى برلمان جزائري ينتخب بالاقتراع العام من طرف كافة الجزائريين، في المقابل لم يهتم الجنرال ديغول بعد أن اطلع في الفترة الممتدة من ديسمبر 1943م إلى جويلية 1944م لآراء المناضلين السياسيين ولم يغير من مشروعه، ولم يأخذ بعين الاعتبار التوجه الوطني الجديد على الرغم من أن الحركة الوطنية أخذت أخيراً اتجاها واحداً وصرّحت بعدم نجاعة الإصلاحات الإدماجية وهضم حقوق الجزائريين، وأصدر أمرية في 07 مارس 1944م، جاءت تجسيداً لديكتاتورية المستعمر في مقدمتها أن كل سكان الجزائر فرنسيون[4].

وقد ساهمت هذه الأوضاع في توحد الطاقات السياسية حول برنامج سياسي في إطار تنظيم جديد اسمته "البيان والحرية" تزعمه فرحات عباس بعد موافقة كل من البشير الإبراهيمي و"ميصالي الحاج" على ما جاء في برنامج أحباب البيان والحرية السياسي، جاءت متماشية مع البيان الجزائري ولكن بتعابير لا تثير حساسية السلطات الفرنسية، وقد لقي هذا التجمع إقبالاً من مختلف الفئات الاجتماعية الجزائرية، واستقطب آمال الجزائريين خلال الحرب، حيث عبّر عن رفضهم لقرار 07 مارس 1944م، ورفعت شعارات تعلن (لا للجنسية الفرنسية) (للجنسية الجزائرية) (تسقط الجنسية الفرنسية) (تعيش الجنسية الجزائرية للجميع)، وقد كان لها جريدة أسبوعية تحت اسم المساواة تأسست في 15 سبتمبر 1944م وضلت تدافع عن أهدافهم[5].

وقد تمكن أكثر الزعماء شهرة في اوساط الجماهير الشعبية من الالتقاء حول الخطوط العريضة لبرنامج التجمع لأنه قد عبّر عن طموحات أغلبية افراد الشعب الجزائري، فقد ايقن فرحات عباس بعدم جدوى الإدماج وبات يؤمن بضرورة إقامة الجمهورية الجزائرية والبرلمان الجزائري الذي يتم انتخابه بالاقتراع المفتوح لجميع السكان، وقد اعتبر ذلك مرحلة جديدة في تطور تفكيره السياسي ومبدئه الوطني،

كما لان موقف "ميصالي الحاج" فيما يسمى بالعنف الثوري وساير الأسلوب السلمي، كما أعلن البشير الإبراهيمي صراحة ان جمعية العلماء المسلمين مستعدة لخوض ما أسمته بالمعارك السياسية كما جاء في البيان، كل هذه الدوافع جعلت من أحباب البيان والحرية أكبر تجمع وطني مقبول من جميع أصناف الشعب، الرغم من أنه كان مقرون باسم فرحات عباس إلا أن كل من حزب الشعب الجزائري المنحل وجمعية العلماء المسلمين قد شكلا قلبه النابض[6].

وقد ظهر التفاف الأحزاب حول تجمع أحباب البيان والحرية في نشاط الاتجاهات السياسية، فقد تحرك قادة جمعية العلماء المسلمين في أفريل 1944م في جميع اتجاهات الوطن لدعوة الناس للالتفاف حول المولود الجديد مرّكزين على ضرورة التمسك بالإسلام واللغة العربية، ومؤكدين على توحيد الجهد الوطني لتقويض أركان المستعمر، كما عبأ حزب الشعب الجزائري المنحل كل طاقاته النضالية لهيكلة التجمع الجديد أمثال حسين عسلة ومسطول والشاذلي المكي والامين دباغين، وعملوا على اعطاءه نفساً وطنياً قادراً على سد الطريق في وجه السلطات الاستعمارية، وقد صوتوا في اجتماع للبيان بإطلاق سراح "ميصالي الحاج" [7].

وما إن انتهت الحرب العالمية الثانية في ماي 1945م حتى كانت الأوضاع مشحونة بالتوتر بين الجزائريين والفرنسيين، وما زاد الطين بلة الازمة الاقتصادية التي كانت تعانيها البلاد والتي اعتبرت حطباً زاد من اشتعال حماس الجزائريين وكرههم للفرنسيين، ففي الوقت الذي كان الأوروبي يحقق الازدهار ويحوز على ثروة الجزائريين ويعيش الرفاهية ويسيطر على التقنيات العصرية كان الجزائريون يحسون أن الأجنبي يمتص خيرات البلاد وينهب أهلها دون أن يجد من يقف له بالمرصاد، هذا الاحساس ساهم بشكل كبير في خلق غضب وسخط على السياسة الاستعمارية والانقياد وراء الجهات التي تظهر المواجهة لهذه السياسة[8].

هذا وقد استقبل الشعب الجزائري نهاية الحرب العالمية الثانية وهو يتخبط في وضعية اجتماعية وثقافية مزرية؛ في مظهرها العام مجتمع فقير يعاني البؤس والجوع والأمراض، فالانقسام اللامتساوي لطبقات المجتمع أوجدت فئتين متمايزتين: الفئة القريبة من السلطات الاستعمارية والتي على الرغم من تفانيها في خدمة السلطة الفرنسية ومراعاتها لشؤون الأهالي فلا ترقى إلى مصاف أحط الأوروبيين قدراً، والفئة الاجتماعية الثانية التي يتشكل منها باقي السكان وهم الأغلبية وتعيش حياة مماثلة يسودها الاستغلال والاضطهاد والتعسف، خاصة وأن في هذه الفترة عرفت الجزائر نموا ديموغرافيا، هذا دون أن ننسى التجهيل الذي عملت فرنسا منذ 1830م على تدعيمه بكل الوسائل بما فيها غلق الزوايا والكتاتيب وزج العلماء في السجون ومحاربة اللغة العربية، هذا كله خلّف 19% من المتعلمين الجزائريين فقط ممن يحسنون القراءة والكتابة سواءً بالعربية أو بالفرنسية[9].

ومما زاد في التأثير على الجزائريين ظهور مولود عربي جديد نادى هو الآخر بالقومية العربية واللغة العربية والدين الاسلامي وهو الجامعة العربية التي تأسست في مارس 1945م، والتي حملت على عاتقها محاولة تحقيق رغبات الشعوب المستعمرة بما فيها الجزائر، فقد أظهرت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية[10]، كما أعطى تزعزع الإمبراطوريات الاستعمارية وفي مقدمتها فرنسا دفعاً قوياً في هذه الفترة للشعوب العربية لما سمي بموجة التحرر من الاستعمار، خاصة بعد انهزام فرنسا سنة 1940م وانقسام الفرنسيين.

وذلك حمل المؤرخين على عقد مقارنة بين تطور الأحداث في الجزائر وسورية؛ بعد تزامن مظاهرات الثامن ماي 1945م في الجزائر مع مظاهرات في سورية في نفس اليوم من نفس السنة، اجتاحت العديد من المدن السورية مثل حمص حماة حلب ودمشق...، حيث وصفتها فرنسا بأعمال الشغب كبّدت السلطات الفرنسية خسائر كبيرة، وقد جاءت هذه المظاهرات بعد انضمام سورية إلى جامعة الدول العربية[11].

وقد ساهمت المنشورات والصحف السرية في زيادة التوتر؛ حيث باتت حيطان الجزائر لافتات عملاقة يقرأها الصغير والكبير (ليس في الدنيا ما يمكن ان يحول الإنسان العربي إلى إنسان فرنسي) (كلنا فداء الجزائر) (أطلقوا صراح ميصالي)، وأصدر حزب الشعب الجزائري جريدتين إحداها بالعربية (الجزائر الحرة) والأخرى بالفرنسية (L'action Algérienne) صعّدت من تعبئة الجماهير وقد سارت وفق سرية تامة حتى أن السلطات الفرنسية لم تنجح في العثور لا على مكان طباعتهما أو مقر اجتماعاتها[12]، وكثر الحديث عن مقاطعة الانتخابات وحث الجزائريين على عدم الاختلاط بالفرنسيين وظهرت الصيغ الحماسية لشحن النفوس، ومن هذه العبارات: (استعدوا فإن ساعة الصفر قد قربت، فلنعد انفسنا للثورة، أيها الجزائريون حاربوا من اجل الحرية وموتوا اذا اقتضى الأمر...)، حتى أن الأطفال الجزائريون صاروا يستنكرون أن يكون اجدادهم الفرنسيون ويفتخرون بانتسابهم للعروبة والإسلام، كما جاء في أحد التقارير الفرنسية أنه في بجاية كتب احد المعلمين الفرنسيين جملة على السبورة (أني فرنسي وفرنسا وطني) فكتب أحد التلاميذ الجزائريين بدلها (أني جزائري والجزائر وطني)[13].

كل هذه المظاهر تدل على أن الحركة الوطنية ورغبة الشعب على حد سواء قد أخذت منعرجاً جديداً، وعلى الرغم من احساس الفرنسيين بخطورة الأوضاع كما جاء على لسان المجلة الكاثوليكية في مارس 1945م "أن الجزائريون أصبحوا يشكلون خطراً وأن الوضع أصبح صعباً على الفرنسيين"[14]، وبدل أن يتفّهم الفرنسيون الوضع ويحاولوا امتصاص الغضب راحوا يتحرشون بالحركة الوطنية ورجالها، فقاموا بحل الأحزاب السياسية وعملوا على اضطهاد العلماء وزج الزعماء السياسيين في السجون ما اعتبره الوطنيين تحدياً لهم.

وفي يوم 03 مارس 1945م أرسل فرحات عباس لائحة إلى مؤتمر "أحباب البيان والحرية" رفض هذا الأخير المصادقة عليها، لأنها تضمنت دعوى لإدراج الجزائر في النظام الاتحادي مع فرنسا، وفي نفس

الفترة صرّح البشير الإبراهيمي في تلمسان أن الرئيس روزفلت وعد باستقلال الجزائر عن طريق ندوة سان فرانسيسكو المزمع عقدها في نهاية أفريل 1945م، وبالمقابل أصدر المكتب المركزي لأحباب البيان والحرية لائحة في 02 أفريل من نفس السنة، دعا فيها للتمسك بالمطالب الواردة في بيان الشعب الجزائري والعمل على دفع الحكومة الفرنسية إلى الاستجابة لطموحاته في تحقيق الأهداف المسطرة في الوثائق المرفوعة [15].

وقد لاحت في الافق مظاهر الوعي السياسي والغليان الثوري، ففي شهر أفريل من نفس السنة قامت الجماهير الشعبية في قصر الشلالة بمنع السلطات الفرنسية من اعتقال 04 مناضلين في صفوف حزب الشعب الجزائري، وارتاب المعمرون من ما سموه بالحقد الدفين لدى الجزائريين ما دفع 06 مندوبين عامين أوروبيين يتوجهون ببيان إلى عمالة قسنطينة دعوا فيه لأخذ الاحتياطات اللازمة مما قد يحدث من الأهالي ضد الفرنسيين[16]، وفي خضم هذه الأحداث كتب الجنرال "هنري مارتان" أنه بات من المؤكد أن حزب الشعب الجزائري يعمل على تنظيم الثورة الشاملة، كما اصطدمت مراسلات الحلفاء الممثلة في أمريكا الزعماء السياسيين بردود متناقضة بين النظر في القضية ورفض ذلك أثبتت بذلك سوء تقدير الحلفاء وعنجهية الدول الاستعمارية[17].

تمخّض عن كل هذه الأحداث تزايد الوعي الوطني والاحساس بضرورة الخلاص، فشمرت السواعد قصد التصدي للفتور الذي أصاب الأمة ونفض الغبار الذي حجب الرؤية ومحاربة التزييف وإزالة التشويه.

مظاهرات الفاتح ماي 1945م:

قرّر أعضاء مكتب حزب الشعب الجزائري المنحل تنظيم مظاهرات شعبية بمناسبة عيد العمال للتدليل على نفاذها المحكم في الأوساط الجماهيرية، واختبار مدى ثقة الشعب الذي تعمل على تحريره فيها، لذلك قامت بتوجيه تعليماتها في سرية تامة فحضّرت الأعلام الوطنية وكتبت اللافتات بالعربية والفرنسية وحتى الإنجليزية، وحدّدت مراكز الانطلاق والمحطات النهائية، وعينت فرق التأطير فقسّمت الجهات الشعبية إلى فرق وأفواج وفروع ، أما الفوج فيتكون من 06 أعضاء والفرقة تضم 05 أفواج والفرع يتكون من 05 فرق والمجموع 156 عضو بإضافة الفرق، وقد وصل عدد المناضلين إلى أكثر من 400 مناضل إلى جانب عدد كبير من المنخرطين بالإضافة إلى المساعدين في نقل الأخبار والبريد والاتصالات[18].

وقد وزعت عشية الفاتح من ماي آلاف المناشير عبر مختلف أنحاء الوطن، بهدف إعطاء المظاهرات طابع الشمولية، كما جاءت كتذكير بالمطالب؛ فقد حملت المظاهرات في مضمونها احترام للمطالب العادية التي ينادي بها العمال، وحق الجزائر في تقرير مصيرها بنفسها وفي استرجاع سيادتها وإقامة المؤسسات الوطنية المستقلة[19].

وفي صبيحة الفاتح من ماي اجتاحت المدن الجزائرية مظاهرات سلمية هادئة، حمل فيها المتظاهرون لافتات وشعارات من بين ما كتب فيها (تحيا الجزائر مستقلة) (يسقط الاستعمار الغاشم) (إطلاق سراح المعتقلين السياسيين) نادوا فيها بتحرير ميصالي الحاج واستقلال الجزائر، وتقدمت الأمواج

البشرية الأعلام الوطنية، وتعالت الهتافات بحياة الجزائر واسترجاع السيادة[20]. وقد ووجهت هذه المظاهرات السلمية بالقمع الوحشي الاستعماري، في جميع المسيرات في تقتيل جماعي خاصة في وهران استشهد فيها مواطنان وجرح أكثر من عشرين شخص، والعاصمة حيث كانت ساحة البريد المركزي نقطة التقاء الأفواج المتظاهرة، وباستنجاد سكان شارع العربي بن مهيدي بالشرطة تحول الميدان لحمام دماء وسقط الشهيدان "غزالي الحفاف" "عبد القادر زياد"[21]، بينما كانت المظاهرات في مدن سطيف ووهران وعنابة وقالمة وغيرها أقل عنفاً[22].

مظاهرات السابع من ماي 1945م:

أثبتت أحداث الفاتح من ماي 1945م مدى إقبال الجماهير الشعبية على التضحيات القصوى ومدى دعمها للحركة الوطنية، وهذا ما زاد من فزع الأوروبيين الذين تأكدوا من النضج السياسي للجماهير الشعبية الجزائرية، وتأكدت على إثرها السلطة الفرنسية من عدم جدوى محاولات الإدماج والالحاق والمساواة فحاولت احتواء الوضع بأن ألقت القبض على إثرها على مجموعة كبيرة من الإطارات القيادية في حزب الشعب الجزائري المنحل، هذا الأخير الذي صرّح في 04 من ماي 1945م رداً على اتهامات الحزب الشيوعي الذي قال أن الحركة الميصالية لوثت انتصارات الطبقة الشغيلة بدماء الأبرياء، "أن الهتلريين الحقيقيين إنما هم أولئك الذين سلّحوا الشرطة لتقتل إخوان وآباء وأقارب الأجناد الذين ساهموا لتحرير فرنسا وحاربوا في ألمانيا جحافل الفاشية والنازية"[23].

انطلق الاحتفال رسميا في السابع من ماي 1945م بإعلان الحلفاء عن نهاية الحرب العالمية الثانية، ونظّم الجزائريون احتفالات خاصة بهم؛ حيث انتظمت مظاهرات كبيرة سارت تجوب شوارع العاصمة الجزائرية وتطالب بإطلاق سراح رئيس حزب الشعب الجزائري المنحل الذي كان في قصر الشلالة تحت الإقامة الجبرية، وعندما تصّدت الشرطة للمتظاهرين للحيلولة دون مسيرتهم، فلم يستجب المتظاهرون لنداء الشرطة فوقع الصدام المسلح وأطلقت الشرطة الرصاص على المتظاهرين فجرح من جرح واستشهد من استشهد، وبدأ الموقف يتفجر وهذا ما دعا إلى ضرورة اجتماع الجبهة الوطنية أي جبهة أحباب البيان والحرية[24].

مجازر 08 ماي 1945م:

في يوم 08 ماي 1945م وأثناء خروج الجزائريين للاحتفال بنهاية الحرب العالمية الثانية وتعبيراً منهم عن حريتهم التي وعدتهم بها فرنسا، نظير مساعدتهم لها في القضاء على النازية، وعوض أن ينال الشعب استقلاله لتضحياته سقط في شوارع قالمة وسطيف وخراطة[25]....

ومن الثابت أن المظاهرات قد وقعت في مختلف أنحاء البلاد وليس في سطيف وحدها؛ فقد جرت في مدينة الجزائر وبجاية وباتنة وخنشلة وبسكرة وعنابة، وقالمة وخراطة والقبائل الكبرى وغيرها، ولكنها في سطيف كانت أكثر عنفاً لأنها صادفت السوق الأسبوعي في المنطقة، حتى ان البعض قدّر رواد السوق والباعة بخمسة عشر ألف شخص، بالإضافة إلى تواجد معظم الميليشيات التي كوّنها عامل عمالة

قسنطينة السيد "لاستراد كربونال" ابتداءً من ديسمبر 1944م في المحور الرابط بين برج بوعريريج ومدينة سطيف، لذلك يرى بعض المحللين السياسيين أن العنف الذي عرفته المنطقة كان مخطط له في هذه الناحية على وجه الخصوص، ويرجع ذلك لتاريخ الشرق الجزائري الحافل بالأحداث المهمة باعتبارها مركز إشعاع ووعي سياسي مثله نشاط أبناء المنطقة من الحركة الإصلاحية بزعامة البشير الابراهيمي وكتلة النواب بزعامة فرحات عباس [26].

وتذكر الوثائق أن ضباط الشرطة عملوا على استفزاز المتظاهرين؛ من ذلك قيامهم بمحاولة انتزاع الأعلام الوطنية من أيدي المناضلين الذين رفضوا التفريط فيها والامتثال لأوامر ممثلي السلطة الاستعمارية، فبدأ -على إثر تلك الاستفزازات التي باتت حجة للوحشية الاستعمارية- إطلاق النار على المتظاهرين بطريقة عشوائية، فانتقل المتظاهرون من المدن إلى القرى والمداشر لإعلان انطلاق الجهاد في سبيل الله، فتحّولت بذلك المظاهرات السلمية إلى حركة ثورية ضلت متواصلة طيلة شهر ماي[27].

وتشهد الوثائق الفرنسية والجزائرية والأجنبية الأخرى أنه لم يكن هناك مبرر للقمع المبالغ فيه، فقد استعمل الفرنسيون طريقة "العمليات الكاسحة" بمعنى تمشيط المنطقة وتخريب كل ما يعترض الطريق، وقد شاركت في ذلك فرق الميليشيا (الحرس الخاص) وفرقة "الكومندوز" التي ألفها المعمرون، والجيش الفرنسي بأصنافه الثلاثة المشاة والبحرية إلى جانب الشرطة والدرك[28]. واستعملوا عددا كبيراً من الطائرات لضرب المدنيين وفي التقارير الأمريكية عن الحوادث التي صدرت في 28 ماي 1945م، أن قاذفات القنابل الفرنسية قد حطمت قرى آهلة بكاملها، أثناء حملة دامت 09 أيام، ولم يسلم منها حتى الهاربون من الدمار كما نسفت المخابئ التي لجأ لها السكان في الجبال[29].

وأمام هذه العمليات المنظمة والوحشية التي استهدفت السكان العزل، اضطر الجزائريون إلى القيام بعمليات فدائية تلّخصت في مجموعة هجمات على الثكنات العسكرية والمراكز الإدارية بما توفر لديهم من سلاح، مثل ما حدث في قرية "بني عزيز" في اليوم التاسع من شهر ماي؛ حيث قام المناضلون بتطويق الثكنة العسكرية وبعد 03 ساعات من الحصار اجبروا المدافعين الفرنسيون على اللجوء إلى الطابق الأول بعدما اخترقوا الطابق الأرضي، وقاموا بحرق المخازن والاسطبلات ولم يتم التخلص من الحصار إلا بعد وصول الدعم الفرنسي في اليوم الموالي[30].

لم يتوقف القمع الفرنسي والهمجي عند حد معين، ففي نواحي قالمة أمر الجنرال "ديفال" القائد الأعلى للقوات المسلحة في الجزائر والجنرال "فايس" قائد القوات الجوية والبحرية، في الأسبوع الثاني من شهر ماي 1945م بإشعال الأفران المحرقة التي ابتلعت مئات الجثث البريئة[31]، كما أن قادة الميليشيات وضباط الأمن والجيش كانوا يتنافسون حول من يتألق أكثر في ممارسة أنواع التعذيب في حق الجزائريين العزّل.

وقد عمدت السلطات الفرنسية إلى إلقاء القبض على الزعماء السياسيين أمثال: فرحات عباس والدكتور سعدان وقامت بحل "حركة أحباب البيان والحرية"، كما ألقت القبض أيضاً على البشير

الإبراهيمي ورجال جمعية العلماء المسلمين وأتباع الحركات الوطنية الأخرى حتى المحظورة أمثال: مزغنة وحسين عسلة[32] وابقتهم في سجونها إلى أن صدر العفو العام في 16 مارس 1946م[33]، الذي لم يستطع إصلاح الأوضاع في وقت زادت فيها الهوة اتساعاً بين الطرفين الفرنسي والجزائري، أيقن على إثرها كل أفراد الساحة السياسية مدى أهمية التمسك بالأهداف الوطنية وعدم جدوى تنازلات.

وقد خلّفت هذه المجازر ما يقارب 45 ألف شهيد قتلوا برصاص القوات الفرنسية[34] وهو الرقم الذي تبنته الجامعة العربية، غير أن التقارير حملت أرقاما متباينة لعدد شهداء وجرحى وأسرى هذه المجازر؛ فالتقارير الفرنسية تشهد بأن عدد القتلى من الجزائريين يتراوح من 1.200 إلى 1.500 قتيل، أما التقديرات الجزائرية فترجحها ما بين 45.000 و100.000 شهيد[35]، ومثال على هذه التقديرات ما صرّح به النائب "ابن جلول" في 28 فيفري 1946م بأن شهداء هذه المجازر وصل إلى 80.000 شهيد، في حين ترّنحت التقديرات الأجنبية بين هذا وذاك؛ فمنهم من يقّربها إلى نسب الفرنسيين ومنهم من يقربها إلى إحصاء الجزائريين[36].

ولكن بالنظر إلى الأسلوب الذي اتبعته فرنسا في هذه المجازر يتضاعف عدد القتلى، فقط حسب الصحافة الأمريكية أن الطيران الفرنسي نفّذ في ظرف أسبوعين 4500 غارة جوية دمرت 44 مشتى يقطنها 500 ساكن، وبذلك يكون ضحايا الغارات الجوية لا يقل عن 22.500 ساكن، ناهيك عن الهجمات البحرية على سواحل بجاية وجيجل والقل وسكيكدة وعنابة التي قامت بها 16 سفينة[37].

غير أن السلطات الفرنسية حاولت أن تغطي على فعلتها الشنيعة وسياستها الوحشية بأسلوب التضليل؛ حيث أطلقت على ما حدث في 08 ماي 1945م اسم "الحوادث"، وصرّحت أن أسبابها تعود لنقص في وسائل التغذية والمجاعة، وأن الحكومة عازمة على إرسال الطعام للجزائر، في حين أن المنطقة التي اشتدت فيها الأحداث كانت من أغنى المناطق، كما أن الثوار لم يهاجموا مخازن التغذية بالإضافة إلى أن الشعارات التي حملها المتظاهرون لم تحوي عبارات تشير إلى المجاعة والحالة الاقتصادية بصفة عامة بل كانت في الغالب شعارات سياسية ما ينم على أن الدوافع كانت سياسية محضة[38].

وقد اختلفت وجهات النظر الفرنسية حول أسباب المظاهرات: فمنهم من يرجعها إلى الوازع الديني؛ فيرى أنها جاءت كحركة عربية إسلامية قائمة على الانفصال بين الجزائر وفرنسا تزعمتها جمعية العلماء المسلمين ورجّحوا أن تحركاتها اقترنت بقيام الجامعة العربية، ففنّدت بذلك تحكم الأسباب السياسية في الحادثة بحكم جهل سكان القرى والأرياف بالسياسة[39]، ومنهم من يرّجح أنها مؤامرة فاشية أو نازية حيكت ضد فرنسا، التي كانت قد انهكتها الحرب العالمية الثانية[40].

وقد تباينت مواقف الحركة الوطنية من هذه المجازر، فحزب الشعب الجزائري المنحل الذي خطط لها مسبقاً كما أسلفنا تأثر لما حدث وتبنى العمل الثوري على إثرها، في حين أدان أصدقاء فرحات عباس ضمنا ما حدث في الثامن ماي 1945م، ورفض العنف كحل، وقد حاول تشكيل حزب على الطراز الغربي ينتمي إليه البورجوازية الصغيرة، كما جاء أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري الذي لم يفكر

بالانتقال إلى العمل المسلح والثوري؛ فقد بقي على صورة الحزب الشيوعي الفرنسي ولم يهتم بالشعور الوطني للطبقة العاملة الجزائرية وفي الحقيقة فقد كان في تركيبته يدخل في الإطار الاستعماري، بينما لم تحدد جمعية العلماء المسلمين موقفها تجاه العنف، وواصل أعضاءها تحركهم الثقافي ولم يوفروا شيئا من أجل أن يبقوا شرعيين[41]

وبغّض النظر عن الآثار السلبية التي خلفتها هذه المجازر، فقد كان لها جوانب إيجابية؛ حيث أظهرت الوجه الحقيقي لفرنسا وما كانت تبيته للجزائريين الذين انخدعوا بوعودها الزائفة وبذلوا فلذات أكبادهم لتحريرها، ويبقى أهم نتيجة لهذه المجازر هي تبلور الوعي الثوري والتفاف الشعب الجزائري حول كلمة واحدة أن "ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة"، وفي هذا الصدد صرّح فرحات عباس في الـ16 مارس 1946م مخاطباً الشبيبة الجزائرية والفرنسية، وأكّد على أن هذه الجرائم الشنعاء التي ارتكبتها "عصابات من الأوغاد الرجعيين" جاءت ضربة للحركة الوطنية التي مثلتها آنذاك "حركة أحباب البيان والحرية"، ووعد بأن "ملف الثامن ماي لم يغلق بعد"[42]. ذلك ما دفع المؤرخون أن يستنتجوا أن ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م تقررت ساعة مجازر الثامن ماي 1945م.

أعطت مجازر ماي 1945م بعداً جديداً؛ فقد جاءت -رغم بشاعتها وجرمها- بثمارها المتمثلة في ترسيخ الوعي الوطني، وأزهرت فكرة "ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة" بعدما سقيت بدماء 45.000 من الشهداء، وأكدت نزعة الرفض للأوضاع من قبل الجزائريين في مقدمة شرائحهم الفلاحين، فلا عجب أن تكون هذه الفئة فيما بعد نواة جيش التحرير الوطني الذي فضّل التمركز في الأرياف والجبال بدل المدن، كما نبه الفشل الدموي لهذه المظاهرات لضرورة التحضير معنوي وتنظيمي ومادي[43]، واقتنع المناضلون أن التحضير للعمل المسلح سيكون أكثر شمولية وقوة ما جعله يتأخر إلى الفاتح من نوفمبر 1954م.

استئناف العمل السياسي بعد مجازر ماي 1945م:

اقتنع الكثير من المناضلين بعد مجازر ماي 1945م بأنه لا حل إلاّ بالكفاح المسلح لتقويض أركان الاستعمار، وبدأ البحث عن بدائل جديدة لمواجهة السياسة الاستعمارية. في الوقت الذي ظهر التباين في الذهنيات بين مناضلي الحركة الوطنية من جديد، واندثرت جبهة وطنية هي أحباب البيان والحرية على حد قول الأخضر بن طوبال: "الأمين دباغين الذي ذهب باسم حزب الشعب الجزائري ليقترح الحفاظ على الوحدة قد واجه رفضاً قاطعاً...كنا اذن الأوائل الذين عشنا وتحملنا وطأة تفتت أنصار البيان والحرية. لقد وقعت المسؤوليات علينا. وقد كان واضحاً منذ ذلك الحين أنه يجدر بنا شق طريقنا بمفردنا"[44]، وظهر على إثر ذلك حزب الشعب المنحل **(PPA)** بحلة جديدة بعد إطلاق سراح زعيمه "ميصالي الحاج" في أكتوبر 1946م[45].

وقد جاء اجتماع ندوة الإطارات ببوزريعة بالعاصمة الذي عقد في أكتوبر1946م مناسبة لتأسيس "حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية" **(MTLD)** خلفاً لحزب الشعب المحظور، غير أن الخلاف بين اعضاء الحزب الجديد ظهر في هذا الاجتماع؛ فزعيم الحزب مصالي الحاج كان يرى بأن

العمل المسلح لم يجِن بعد، ودعا للمشاركة في الانتخابات ومسايرة السياسية الاستعمارية، أي استمرار العمل داخل الاطر الشرعية والعمل على تدويل القضية الجزائرية، في حين جهرت العناصر الشابة من مناضلي الحركة والمؤمنين بالعمل المسلح بمعارضتهم لأسلوب الذي انتهجه مصالي وجماعته، ودعوا للكفاح المسلح كوسيلة ضرورية لبلوغ الهدف المنشود وتحقيق الاستقلال[46]

للفصل في هذه القضية انعقد المؤتمر الأول لحزب "حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية " في 15 فبراير1947م في "بلكور" بالعاصمة في سرية تامة[47] في جو مشحون بالتوتر وانعدام الثقة، فقد جاء في وقت عمت الحزب الجديد فوضى جراء غياب القيادة القديمة لحزب الشعب المحظور مدة طويلة -قرابة عشر سنوات- عن الساحة السياسية؛ فقد كان بعضها في المنفى والبعض الآخر في السجون[48] هذا من جهة، وانضمام عناصر جديدة للحزب حاملة معها أفكاراً جديدة من جهة أخرى، وهو ما ذكره الحاج مصالي في تقريره حيث قال: "أثناء هذا المؤتمر رأيت بوضوح كبير وشعرت بأن الشخص المسئول عن الحزب ليس له اعتبار كبير، وبحكم ابتعادي عن الحزب مدة عشر سنوات كاملة وجدت نفسي أجهل أغلب المسئولين، ومعزولاً عن الكل تقريباً "[49].

اتضح في هذا المؤتمر أن العناصر الجديدة لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية قد شكّلت المعارضة القوية داخل الحزب، لاسيما بعدما رفضت توكيل مهمة تعين قيادة الحزب للحاج مصالي، ما دفع بالمناضلين إلى تكوين لجنة تتولى هذه المهمة، وتألفت لجنة ترشيحات من "الحاج مصالي وأحمد مزغنة والأمين دباغين وأحمد بودة وحسين لحول"، والتي رجحت في الأخير الكفة للأمين دباغين وأنصاره كونه كان على رأس الحزب خلال الفترة ما بين (1939م و1947م)، الأمر الذي سمح له بالتعرف على العناصر المناضلة الجديدة التي انخرطت في الحزب خلال هذه الفترة[50]، وأنهى' المؤتمر أعماله بالموافقة على المشاركة في الانتخابات تحت اسم **حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية** بقيادة أحمد مزغنة، كوسيلة تكتيكية لعرض البرنامج السياسي للحزب مع الالتزام بعدم المشاركة في أي نشاط برلماني مع الإبقاء على سرية حزب الشعب المحظور بقيادة أحمد بودة، وقد جاء فتيل الثورة التحريرية كقرار ثالث تمثل في إنشاء منظمة سرية شبه عسكرية تحت اسم **المنظمة الخاصة** بقيادة محمّد بلوزداد[51].

<u>بوادر التصدع داخل الحركة:</u>

امتد تصدع العمل السياسي لداخل الحزب الواحد وقد ظهر ذلك جلياً داخل الحزب الجديد "حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية" في أول اجتماع لها بين العناصر القيادية القديمة والعناصر الجديدة، وذلك راجع لاختلاف قناعات وأساليب كل طرف عن الآخر، ففي الوقت الذي توجهت فيه أعضاء المنظمة الخاصة لتحضير للعمل المسلح اتجه العناصر القيادية القديمة في الحزب بزعامة ميصالي الحاج للشرعية السياسية والمشاركة في الانتخابات المزمع إجراءها.

وقد انحصرت مهمة المنظمة الخاصة في الإعداد للثورة المسلحة، حيث بدأ على إثر ذلك محمّد بلوزداد في تحريك المنظمة وتهيئتها وقد بلغت بنهاية سنة 1948م درجة عالية من حيث الجانب النفسي وقليلاً من الجانب المادي[52]، كما عمدت إلى القيام بعدة ترتيبات للدخول في مرحلة فعلية جديدة، وتم تقسيم التراب الجزائري إلى مناطق ووضع على كل منطقة رئيسا[53]. وقد استطاعت هذه المنظمة خلال ثلاث سنوات أن توفر الشروط الضرورية للمعركة الفاصلة مع الاستعمار الفرنسي، إلاّ أن اكتشاف أمرها من طرف الشرطة الفرنسية في مارس 1950م فوّت عليها فرصة الإسراع في العمل المسلح، مما أدىٰ إلى اعتقال عدد كبير من أعضائها[54].

في الوقت الذي كان حزب "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"(MTLD) يتخبط في مشاكل سياسية غير مبال بأمر المنظمة الخاصة، مما أدىٰ بأعضاء هذه الأخيرة إلى إعادة النظر في كيفية بعثها من جديد، ومواصلة مشوارها عن طريق الكفاح المسلح مرة أخرى، متجاوزة الحزب الذي كان غارقاً في مشاكل لا حصر لها، ولاسيما بعدما أنكر وجود هذه المنظمة العسكرية عند اكتشافها، واتهم الشرطة الفرنسية بتدبير مؤامرة كاملة لحل "حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية"، مما أدىٰ إلى حلها في ربيع 1951م، ورفض إعادة بعثها من جديد من طرف قيادة الحزب، وتجريد أعضائها من ممارسة أي مسؤولية داخل الحزب، وإبعاد معظم مناضليها[55]، وهو ما آثار استياء أعضاء المنظمة.

وفي الوقت الذي احتدم فيه الصراع بين الميصاليين والمركزيين، حاول كل منهما تحميل الطرف الآخر مسؤولية الآثار السلبية لسياسة شارك فيها الجميع سواء على صعيد العمل السري بتأسيس المنظمة الخاصة، أو على صعيد العمل العلني بالمشاركة في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي والمجالس البلدية الجزائرية، ثم معالجة عواقب اكتشافها، وهو الحدث الذي أحدث ضجة كبيرة لدىٰ المناضلين، وجعل الجدل يدور حول الجوانب الشخصية والإجراءات بدل البحث في جوهر الخلاف والوصول للأسباب العميقة للأزمة[56].

جاء قرار حل المنظمة الخاصة من طرف الحزب تجسيدا للانشقاق بين الثوريين والحزب، والذي ازداد أكثر بعد انضمام الحزب إلى تنظيم جديد سمي "بالجبهة المشتركة للدفاع واحترام الحرية- Front Commun pour la Défense et le Respect de la Liberté" في نفس السنة، وهو ما اعتبره أعضاء المنظمة الخاصة نكسة سياسة، وقد جاء كمحاولة منها للبحث عن طريق التجمع والتكتل لتعويض نقص التعاطف الذي أبدته الجماهير تجاهها، وكرد فعل إزاء السياسة الاستعمارية التعسفية بجبهة قوية متينة ومتراصة، إلاّ أن ذلك لم يجدي نفعاً، فسرعان ما تصدعت تلك الجبهة المشتركة بسبب تباين اتجاهاتها الإيديولوجية، وأهدافها ووسائلها [57].

التحضيرات الأولى للكفاح المسلح:

في ظل هذه الأوضاع التي وصل الصراع فيها إلى حد المواجهات العنيفة بين أعضاء الحزب الواحد (الميصاليين والمركزيين)، وتجسيداً لفكرة العمل المسلح من جديد بادر كل من "محمد بوضياف"، "مصطفى

بن بولعيد"، "ديدوش مراد" و"العربي بن المهيدي" منذ مطلع سنة 1952م بتشكيل لجنة عمل اتخذت بعد سلسلة من اجتماعات عدة قرارات كان أهمها بعث نشاط المنظمة الخاصة من جديد دون اخذ موافقة "حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية" والشروع في تحضير وسائل العمل من أسلحة وقنابل....، والاتصال بالثوار في كل من تونس والمغرب في إطار مشروع الكفاح المغاربي المشترك، وجاء كحدث هام آخر انعقاد المؤتمر الثاني لـ"حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية" من 04 إلى 06 أبريل 1953م بالجزائر، الذي انتهى بالتصويت على اللوائح والقوانين التي قدمتها اللجنة المركزية[58].

وعبّر عن موقف الحزب من الحياة السياسية وعن أسلوبه الجديد المتمثل في توجهه الشرعي وانتهاجه الإصلاحي، هذا النهج الذي اعتبرته المنظمة الخاصة مضيعة للوقت، في حين كانت متشبثة بفكرة" ما يُؤخذ بالقوة لا يرد إلاّ بالقوة"، ورأت أن ما أفرزه المؤتمر هو موقف غريب من حزب ناضل أكثر من ربع قرن وهو ينادي بفكرة الاستقلال، ليصل في نهاية الأمر إلى مسايرة السياسة الاستعمارية والإصلاحية الإمبريالية، وزاد الشقاق بعدما صارت كل جهة تتعرض للجهة الأخرى معتمدين العنف كمبدأ، واستفحل الأمر خاصة عندما فاجأ الحاج مصالي بإعلان ميلاد "لجنة الإنقاذ العمومي- Comité du Salut Public" (csp) في **11** مارس 1954م، التي أوكل لها مهمة استعادة صلاحيات الإشراف على الحزب، وقام بتوزيع مناشير يوضح فيها أسباب خلافه مع اللجنة المركزية والتشهير بهم، بل تعدىٰ الأمر ذلك واتهم معارضيه من المركزيين بالبيروقراطية وبالنزعة البرجوازية والإصلاحية، ووصفهم بالانتهازية والنفاق، وذهب إلى حد اتهام حسين لحول باختلاس أموال الحزب لمنافع شخصية، ونتج عن ذلك تحول خطير في مسار التيار الاستقلالي الذي لم يسبق له من قبل إشراك القاعدة النضالية بصورة مباشرة في أي خلاف[59].

وأمام هذه الظروف وفي مقدمتها انقسام الحزب على نفسه، ودخول المناضلين في صراع حاد بينهم تاركين آمال الجماهير تتحطم، بادر أعضاء المنظمة الخاصة في مارس 1954م من جديد إلى بعث حركة للحفاظ على وحدة الحزب وتوجيه التيار الاستقلالي نحو الغاية التي وُجد من أجلها، سميت بـ"اللجنة الثورية للوحدة والعمل" (CRUA)، وأصدرت جريدة ناطقة باسمها وهي " الوطني - **Le patriote** "[60]، وتضمن بيانها التأسيسي الاتفاق حول الالتزام بمبدأ المحافظة على وحدة الحزب من خلال الدعوة إلى مؤتمر موسع وحر لحل كل الخلافات، وتعيين قيادة غير متنازع حولها، والالتزام بالحياد بين الحاج مصالي والمكتب السياسي المناصر له وبين اللجنة المركزية[61]، في الوقت نفسه عملت على إقناع المركزيين بتبني العمل المسلح بمنح الحزب قيادة ثورية، واستدعت قدامىٰ إطارات المنظمة الخاصة للبحث عن وسائل العمل وطبيعته.

وجاء اجتماع "**الاثنين والعشرين التاريخي**" في المدنية بالجزائر العاصمة في 25 جوان 1954م برئاسة مصطفى بن بولعيد، بعد فشل عناصر المنظمة الخاصة من تجاوز الخلافات السياسية داخل حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية، جاء على إثره إعلان الثورة التحريرية وتم تعيين ستة قواد

للولايات التي تشكل التراب الوطني، كما تم تعيين وفد خارجي مكون من أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر لتمثيل جبهة التحرير الوطني، والدعوة للثورة التحريرية باسمها في الخارج. وقد اجتمع القادة التسعة في 23 ثم 24 أكتوبر 1954 في منزل الإسكافي مراد بوكشورة بحي بالرايس حميدو (بوانت بيسكاد سابقاً)، قبل تفجير الثورة التحريرية بأسبوع واحد، وذلك لإعطاء اسم للحركة الجديدة، وتحديد يوم الانطلاقة، وفي اليوم التالي صيغ بيان إعلان الثورة التحريرية الذي حدّد البرنامج العملي الثوري لهذه الحركة الجديدة من أجل الاستقلال، وقسموا التراب الوطني إلى عدة مناطق مع تعيين مسؤول لكل منطقة [62]، ثم افترقوا على أمل اللقاء بعد ثلاثة أشهر لدراسة نتائج أعمالهم، والتحق الجميع بمناطقهم التي كانت على الشكل التالي:

1. المنطقة الأولى: (أوراس النمامشة) قائدها مصطفى بن بولعيد بمساعدة شيهاني بشير وعباس لغرور وعاجل عجول، بالإضافة إلى مسعود بن عقون .

2. المنطقة الثانية: (الشمال القسنطيني) قائدها مراد ديدوش بمساعدة يوسف زيغود وباجي مختار ولخضر بن طوبال وعمّار بن عودة، بالإضافة إلى زيغود يوسف .

3. المنطقة الثالثة: (القبائل) قائدها كريم بلقاسم بمساعدة اعمر أوعمران وسعيد محمدي، بالإضافة إلى عميروش آيت حمودة وصادق دهليس وعلي ملاح .

4. المنطقة الرابعة: (الجزائر وضواحيها) قائدها رابح بيطاط بمساعدة سويداني بوجمعة، أحمد بوشعيب الزبير بوعجاج، بالإضافة إلى عثمان بلوزداد ومحمد مرزوقي .

5. المنطقة الخامسة: (وهران ضواحيها) قائدها العربي بن مهيدي بمساعدة رمضان بن عبد المالك وعبد الحفيظ بوصوف والحاج بن علاّ، بالإضافة إلى أحمد زهانة.

أما منطقة السادسة الصحراء فتركت فيما بعد. في الوقت نفسه غادر محمد بوضياف الجزائر إلى جينيف يوم 25 أكتوبر في طريقه إلى القاهرة[63].

وهكذا قررت الطليعة الثورية اتخاذ القرار الحاسم بتمردها على الشرعية السياسية في ظل الاستعمار والانتقال إلى الكفاح المسلح، ورغم إخفاقها في إقناع عدد من الوجوه البارزة في التيار الاستقلالي بتولي قيادة الواجهة السياسية للثورة، وفي منع حدوث الانشقاق داخل حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية، كما فشلت في الحصول على تأييد المركزيين للمشروع الثوري، إلا أنها استطاعت تحقيق خلال أشهر قليلة قبل انطلاق الثورة التحريرية جملة من المكاسب لصالح المشروع الثوري؛ فقد نجحت في جمع الشتات ولمّ شمل المنظمة الخاصة من جديد بعد حلها، ثم حشد الرجال وتدريبهم وجمع العدة من ذخيرة وأسلحة[65]، وكان أكبر نجاح حققه الاتجاه الثوري يوم الفاتح من نوفمبر 1954م، الذي اعتبر انطلاقا من اندلاع أول رصاصة بداية لعهد جديد مع الاستعمار الفرنسي، وقد أتمت قوافل الشهداء والمجاهدين صنع الحدث وسقت دماءهم أرضاً عانت ويلات الاستعمار قرابة القرن والربع من الزمن.

الهوامش:

(1)- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، منشورات الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص ص33- 35.

(2)- رضوان عيناد تابت، **08 أيار/ماي 45** والإبادة الجماعية في الجزائر، منشورات آنيب (ANEP)، الجزائر، 2005، ص27.

(3)- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص37.

(4)- نفسه، ص ص39-44.

(5)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج3، ط4، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1992، ص222.

(6)- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص45- 47.

(7)- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص230.

(8)- رضوان عيناد تابت، المرجع السابق، ص ص39-44.

(9)- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص20- 25.

(10)- محافظة علي، **النشأة التاريخية للجامعة العربية**، جامعة الدول العربية الموقع والطموح، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص ص31- 40.

(11)- رضوان عيناد تابت، المرجع السابق، ص148، 149.

(12)- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص48.

(13)- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص230- 232.

(14)- نفسه، ص232.

(15)- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص27.

(16)- نفسه، ص64.

(17)-سعيد عبادو، كتاب الشهيد، الثورة التحريرية الكبرى 1945- 1962م، مجلة الرؤيا، عنابة، العدد الأول، ص56.

(18)- اسماعيل سامعي، **قالمة عبر التاريخ وانتفاضة 08 ماي 1945**، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1983، ص77.

(19)-محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص69.

(20)- محمد العربي الزبيري، **الثورة في عامها الأول**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د.ت)، ص77.

(21)- محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصر للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت)، ص63.

(22)-أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص234.

(23)- محمد العربي الزبيري، (تاريخ الجزائر...)، المرجع السابق، ص70، 71.

(24)- محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص177.

(25)- مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص74.

(26)- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص236، 237

(27)- محمد العربي الزبيري، (تاريخ الجزائر...)، المرجع السابق، ص77.

(28)-أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص236، 237.

(29)- نفسه، ص238.

(30)- محمد العربي الزبيري، (تاريخ الجزائر...)، المرجع السابق، ص 79،80.

(31)- نفسه، ص81.

(32)- مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص52.

(33)-أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص239، 240.

(34)- إحسان الطاهر علية، **الثورة الجزائرية أبعاد وبطولات**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة بالرويبة، الجزائر، 1996، ص11.

(35)- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص239.

(36)-محمد العربي الزبيري، (تاريخ الجزائر...)، المرجع السابق، ص83.

(37)- نفسه، ص82.

(38)-أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص241، 242.

(39)- نفسه، ص ص241- 247.

(40)- رضوان عيناد تابت، المرجع السابق، ص117.

(41)- نفسه، ص183.

(42)- محمد العربي الزبيري، (تاريخ الجزائر...)، المرجع السابق، ص83.

(43)- رضوان عيناد تابت، المرجع السابق، ص181.

(44)- نفسه، ص182.

(45)- مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر**، ط1، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص70.

(46)- عبد الرحمن رزاقي، "الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح"، **مجلة الباحث**، العدد 2، نوفمبر 1984 ، المطبعة المركزية الجيش، ص 26،27.

(47)- يحي بوعزيز، **الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني**، 1946-1962، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 30،31 .

(48)- عمّار هلال، "الحركة الوطنية بين العمل السياسي والعمل الثوري 1947 – 1954، ظروف ميلاد المنظمة الخاصة السرية "، **مجلة أول نوفمبر**، العددان1997،153.154، ص41.

(49)- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 30.

(50)- مصطفى هشماوي، "جذور نوفمبر 54"، المقاومة السياسية، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 148، 1996، ص6.

(51)- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص12.

(52)- وجدت المنظمة صعوبة في التغلب على التسلح والجانب المالي ، فالمالية التي كانت متوفرة عليها لا تزيد عن 400 فرنك بالإضافة إلى تبرعات المناضلين، إلا أنها تحصلت على 300 قطعة سلاح، أنظر: مصطفى هشماوي ، (مجلة أول نوفمبر)، المرجع السابق، ص8.

(53)- أسندت منطقة الجزائر ومتيحة لبلحاج الجيلالي، ومنطقة القبائل أوكلت لعمار ولد حمودة، وهران لأحمد بن بلة، وقسنطينة لمحمد بوضياف أما الصحراء فعين على رأسها أحمد محساس وعين آيت احمد خلفا لمحمد بلوزداد لأسباب صحية.

(54)- من بين الذين نجوا من السلطات الفرنسية و اتجهوا نحو الأوراس زيغود يوسف وعمار بن عودة في أفريل 1951 ، أما بن بلة و محساس ففرا في مارس 1952من سجن البليدة باتجاه القاهرة .

(55)- محمد العربي الزبيري، (تاريخ الجزائر....)، المرجع السابق، ص186.

(56)- أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، مصر، (د.ت)، ص190، 191.

(57)- يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (د.ت)، ص 113،114.

(58)- العضو الوحيد الذي أمكنه الحضور في هذا المؤتمر هو رمضان بن عبد المالك الذي طرح مشاكل الحزب وضرورة التغيير ومشكل حل المنظمة الخاصة، لكن دون جدوى، فلم يستطيع زعزعة لا اللجنة المركزية ولا المؤتمرين الذين كانوا عاجزين عن إدراك المشاكل التي يجهلون وجودها.

(59)- محمد العربي الزبيري، **(الثورة الجزائرية...)**، المرجع السابق، ص 81.

(60)- صدر عن هذه الجريدة ستة أعداد كان آخرها في 5 جويلية 1954، وشارك في تحريرها العربي بن مهيدي، سيد علي عبد الحميد.

(61)- عبد النور خيثر، **تطور الهيئات القيادية في الثورة التحريرية** 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف الدكتور شاوش حباسي، جامعة الجزائر، 2006، ص88.

(62)- يحي بوعزيز، (ثورات الجزائر...)، المرجع السابق، ص 123.

(63)- نفسه، ص ص120-123.

(64)- عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 119.